

## رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

# لننتبه من اجتياح السياسيين للمسؤوليات اليومية

وهنا اعطى مثل الضمان الاختياري.  
4- المثالية واقصد بها احترام وتطبيق القوانين التي ترعى اعمال الضمان والتي تنص على ان المضمون الذي سدد اشتراكه له الحق الكامل بالحصول على افضل واكمل الخدمات الصحية.  
نحن كمسؤولين علينا ان ننظر وتراقب كيف يحصل على هذه الخدمات. ان احترام كرامة المضمون واحترام وقته وحاجاته هي حق علينا جميعا. إذ ليس من حجاج تبرر أي تقاعس من قبلنا.  
5- ضبط الكلفة وشفافية الحسابات، اطرح هنا اهمية التأكد من تقديم الخدمات بالاسعار المقبولة علمياً واجتماعياً، كما اطرح فكرة تطوير عمل الضمان فيما خص مجالات عمله في الوقاية والتثقيف الصحي.  
أما فيما يخص صلاحيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكما هو معروف، يعود للسلطة السياسية وضع السياسة الصحية والاجتماعية التي تراها مناسبة للمواطن وللوطن.

أما في مرحلة تطبيق وتنفيذ هذه السياسة فان المسؤولية تنتقل إلى سلطات اخرى وسيطة بين السياسيين والمواطنين، كما هو حال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فالضمان سلطة مستقلة تعمل أولاً لصالح المواطن ولكن ضمن احترام السياسة الصحية المحددة حيث تعلن السلطات المسؤولة عنها برامج ونتائج مشاريعها وخدماتها للمواطنين.

ان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يعيننا اليوم، مؤلف من مجلس إدارة وهيئة إدارية. علينا جميعاً ان نسهر وننتبه لان لا يجتاحنا السياسيون في مسؤولياتنا اليومية البحتة في مجلس الإدارة وفي الإدارة العامة وان لا تشوّه هذه التدخلات خدماتنا التي هي من حق المواطن. كما علينا ان نكون داخل المؤسسة واعيين على احترام النصوص التي تحدد مهام العاملين دون ان يكون هنالك أي التباس او غموض او تشابك بالصلاحيات.

اتوجه الان اليكم ايها الزملاء الكرام في مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإلى كل موظف يساهم بعمله لانجاح هذه المؤسسة واقول لكم بان كل خدمة يقوم بها اي عامل او مسؤول في الضمان يلزمنا جميعاً معنوياً تجاه المضمونين الذين هم في رعايتنا ووثقوا فينا. كما نحن مسؤولون تجاه السلطات التي ائتمنتنا على هذه المسؤولية. مما يعني باننا مسؤولون تجاه الوطن ككل.

دورنا ان نحترم ونطبق النصوص والقوانين التي ترعى مهامنا. وفي حال تأكدنا موضوعياً بعدم فاعلية البعض من هذه النصوص فمن مسؤوليتنا ان نقترح تعديلات عليها. واخيراً، اود التطرق إلى اخلاقيات العمل في هذه

كفاءات عديدة وخبرات طويلة في الميادين الصحية والاجتماعية والاكاديمية مهّدت لتسلمه بجدارة رئاسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ومع وصوله إلى مركز رأس السلطة التقريرية في الضمان، حدد الدكتور طوبي زخيا مفهوم هذا المرفق والقيم التي تحدد انشاءه.

ولادراكه المسبق بالمشكلات التي تحول دون سير وتطوير هذه المؤسسة بالشكل السليم، نبّه من عامل اجتياح السياسيين للمسؤوليات اليومية، حيث ان تدخلاتهم تشوّه في معظم الاحيان الخدمات التي هي حق للمواطن.

”الصحة والانسان“ تتشر في عددها الاول نص الكلمة التي القاها رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور طوبي زخيا خلال الجلسة الاولى لمجلس الادارة والتي حدد فيها ثوابت ادارة هذا القطاع الخدماتي.  
وقد جاء في الكلمة:

نحن زملاء في خدمة المضمون واحترام القانون.  
اتوجه اليكم اليوم لاشارككم بمفهومي الخاص لمبادئ الضمان الاجتماعي واصول سيره الحسن.

لذلك، اسمحوا لي ان لا اتطرق في هذه الكلمة إلى الامور التقنية المتعلقة باوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اذ ان المنهجية العلمية تتطلب تشخيصاً موضوعياً للصعوبات العملية التي تعترض الضمان قبل اعطاء الاقتراحات من اجل التقييم او التحديث في الاداء.

لكن يهمني ان اشارككم بالقيم التي اعتبرها اساساً لبحثنا في تفعيل هذه المؤسسة، بصلاحياتها وبالاخلاقيات التي ترعى عملها.

هنالك قيم جوهرية اعتمدت من قبل دول عدة واعتمدها لبنان حين اقرّ تأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

اذكر من بينها:

1- التضامن بين الاجيال وبين المهن المختلفة وبين فئات اللبنانيين.

2- العدالة الاجتماعية التي احدها بتقديم الخدمات لكل حسب حاجاته عندما تعترضه حالة مرضية ما أو عندما يدعو وضعه الصحي إلى هذه الخدمات. نعتبر ان صحة المرء هي اولوية قبل كل الاعتبارات الاخرى.

3- الاستمرارية والثبات باعطاء الخدمات الصحية للمواطن، فعندما يعلن الضمان التزامه بتقديم خدمات معينة للمضمون، عليه ان يحترم هذا الالتزام أخذاً بعين الاعتبار الاهداف والوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها.



Languedoc

1966-1985: طبيب مدير مسؤول عن منطقة Ile-de-

France

1966-1985: مستشار طبي لصندوق الفرنسي في

الاعتراق

#### المهام بين 1982-1996

- رئيس لجنة التدريب الاساسي للأطباء المستشارين في القطاع العام
- عضو في اللجنة الطبية العليا للضمان الاجتماعي
- امين سر اللجنة الطبية الوطنية المتكافئة في التمثيل

#### التعليم

- المركز الوطني للعلوم العالية في الضمان الاجتماعي فرنسا
- مسؤول عن الدبلوم الجامعي العالي للتقييم الطبي
- استاذ في كلية الطب جامعة القديس يوسف
- استاذ في كلية الصيدلة جامعة القديس يوسف
- استاذ في كلية الطب جامعة الروح القدس الكسليك

#### الهيئات الاهلية

- مشارك فعال في 15 هيئة وطنية، عالمية، مهنية، اجتماعية وخيرية

#### مؤلفات

- كاتب لعدة تقارير للهيئة الطبية العليا للضمان الاجتماعي
- كاتب لما يفوق المئة محاضرة ومقالات تخص الازواج الاجتماعية والاقتصادية للصحة
- كاتب مشارك لعدة قواميس عن الصحة والرعاية الاجتماعية

#### اعمال صحفية

- مؤسس مجلة "SM a tous vents" باريس

#### المهام الحالية

- مؤسس (1997) ومدير معهد الادارة الصحية والرعاية الاجتماعية (جامعة القديس يوسف - لبنان)
- عضو في مجلس ادارة المستشفى الجامعي اوتيل ديو دو فرانس - لبنان
- مستشار طبي لفرسان مالطة في لبنان
- رئيس شرف لمجموعة الدراسات الطبية التطبيقية للضمان الصحي (فرنسا)

- عضو في الهيئة الادارية للبيت اللبناني في باريس
- مؤسس مشارك وعضو في اللجنة الأوروبية لادارة المخاطر في الصحة (باريس)
- عضو في اللجنة الوطنية للأمراض المهنية (لبنان)
- رئيس مجلس إدارة الصندوق للضمان الاجتماعي (لبنان)

#### سيرة ذاتية

الدكتور طوبي زخيا  
مواليد: عمشيت، (لبنان) 15 كانون الاول 1930  
الوضع العائلي: متزوج - ثلاثة اولاد  
دكتوراه في الطب 1959 - فرنسا  
إحصائي في:

- طب القلب والشرابين
- طب داخلي
- طب العمل
- صحة عامة

#### أوسمة

- وسام جوقة الشرف، رتبة فارس (1992) - فرنسا
- وسام جوقة الشرف، رتبة طابط (2002) - فرنسا
- فارس في "جمعية فرسان مالطة"

#### جوائز

- ميدالية ذهبية لمدينة تولوز (1994)
- ميدالية قرمزية لمدينة باريس (1995)
- حائز على جائزة المعهد الاجتماعي في باريس والمجموعة الأوروبية (1995)
- ميدالية ذهبية لمدينة نانسي (1996)
- ميدالية شرف للعمل: رتبة قرمزية (1996)
- ميدالية ذهبية للعهد الخمسيني لنقابة الأطباء في بيروت (1997)
- جائزة المجلس الطبي الاعلى للضمان الاجتماعي باريس (1997)
- ميدالية مدينة بون (2002)

#### النشاطات المهنية

- 1966-1962: طبيب مزاو في طب القلب والشرابين والطب الداخلي
- 1966-1964: استاذ في كلية الطب الجامعة اليسوعية
- عضو في لجنة "الفيزا" الصيدلية في وزارة الصحة العامة

- عضو في اللجنة المسؤولة عن تقييم المستوصفات والمستشفيات الخاصة والعامة
- مسؤول عن اقتراح وتطبيق بطاقة المساعدة الطبية المجانية
- 1974-1975: خبير في كتابة الاتفاقية بين نقابة الأطباء في لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

#### في فرنسا

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- 1970-1982: طبيب مستشار - مدير قسم المراقبة الطبية
- مؤسس برنامج الاحصاءات الطبية
- مؤسس برنامج المعلوماتية الطبية
- 1982: طبيب مدير مسؤول عن منطقة Roussillon-

المؤسسة، ان المضمون هو سبب وغاية وجودنا. اعتبر اجتماعنا اليوم هو بهدف انجاز خدمة المضمون بوفاء وامانة، يعود اليها جميعا ان تقيّم يوميا خدماتنا وان نطرح على انفسنا السؤال التالي: هل ما قمنا به اليوم من عمل او ما اتخذته من قرارات يعود بالنفع على كل مضمون ام بالنفع لغير مصالح لا علاقة لها بالمضمون؟

تبدأ مسؤوليتنا تجاه المضمون من اليوم الذي يشترك فيه بالضمان. انه من اولويات مسؤوليتنا، انه يعتمد علينا ويتق بنا، فرجاء ان لا نحوله إلى رهينة، صحيح اننا نعمل في غالب الوقت على ملّغه ولكن، حذاري ان نحوّله، إلى ملف وان ننسى اننا نخدم اخا لنا في الانسانية، له عزة نفس وكرامة محفوظة لا يسمح لاحد مهما علا شأنه ان يمسه وان يقلل من احترامهما.

علينا ان نحافظ وان نحترم ميزتين اساسيتين في عملنا في الضمان. امكانية ان نعالج بطريقة جيدة وان نؤمن نفقات هذا العلاج وذلك باحترام كرامة الانسان، كما نود ان نعامل اذا ما احتجنا إلى الطباية في يوم من الايام. اما فيما خص اخلاقيات العلاقات مع اخصائي الصحة ومؤسسات العناية الصحية، فمطلوب منا من جهة، ان نسهل عمل هؤلاء الذين يقومون بالخدمات وان نمكن روابط الثقة معهم وان نمتنع عن عرقلة مهامهم الادارية، وان نكون من جهة اخرى، متشددين لنوعية الخدمات الصحية المؤمنة من قبل هؤلاء.

وهناك ايضا اخلاقيات ترعى علاقات الموظفين داخل الضمان. على اعضاء مجلس الادارة وعلى جميع القيمين على ادارة الضمان ان يولوا كل تقدير للموظفين في هذه المؤسسة. فان عملهم اليومي وككل عمل انساني، يتسم بالصعوبة في ارضاء المتألم. نحن مسؤولون على تشجيعهم وحثهم بالمضي قدما، وتقييمهم وتدريبهم علميا لكي يتمكنوا من المعلومات الحديثة التي تحسن اداءهم.

احدى تحديات العمل في الضمان تعود إلى وجود مهن مختلفة، متداخلة، لكل منها اخلاقيات مهنية خاصة بها: كمهنة الطبيب مثلاً ومهنة الاداري. لهذا، علينا ان ننسق بين هذه المهن بطريقة واضحة من اجل الوصول إلى فعالية قصوى.

اما في الاخلاقيات الادارية، علينا ان نحصر دائماً على بناء مشاريعنا وقرارتنا على اساس علمية اكيدة من ناحية علم الديموغرافية وعلم الوبائيات، وعلم الطب وعلم الحسابي الاحصائي. عند التأكد من هذه المعلومات يصبح بإمكاننا ان نقترح مشاريع لها اهدافها الدقيقة، وكلفتها ومهل تنفيذها.

في النهاية انني متأكد انه، اذا ما حققنا كل هذه الشروط واذا امنا سير العمل السليم فاننا نساهم في تدعيم السلم الاهلي والترابط الاجتماعي خصوصا في وقتنا هذا حيث ان السياسة هي في طور البحث عن الذات.

علينا ان نكون واعين بان المواطنين يحكمون على ما نحققه وليس على ما نقوله فقط، انهم ينتظرون منا الكثير، رغم ان مهلتنا في هذه المسؤولية قصيرة.

اعاهدكم بانني ساكون اول من يطبق هذه الشروط واطلب منكم ان تكون اقتراحاتنا عملية لخدمة المواطن وان نميّز بين ما نستطيع ان نقوم به انيا والمشاريع التي تتوجه إلى المدى البعيد. نحن ملزمون بنتائج جيدة وسريعة.